

إلى السيد رئيس الحكومة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

إعادة النظر في بعض الإعفاءات الضريبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لا يختلف اثنان حول كون الإعفاءات والتسهيلات الضريبية من أبرز الأدوات الاقتصادية الفعالة التي تلجأ إليها الدول من أجل تشجيع و إنعاش مختلف قطاعاتها التنموية كالصناعة والتجارة والخدمات، أو لتنمية منطقة أو مجال سوسيو اقتصادي معين. هذا دون نسيان استخدامهما أيضا لتحفيز فئة أو فئات اقتصادية معينة، ويعتبر تقييم النفقات الجبائية ومواكبتها إجراء أساسيا لضمان النجاعة وتفادي انسلاخ هذه الامتيازات من دورها التنموي لتصير أداة لتقنين الربح.

وبحكم أن الإعفاءات الضريبية في المغرب باتت تثقل كاهل المالية العمومية برقم يتجاوز 34 مليار درهم سنويا، فإن الموضوع بلغ درجة مقلقة يجب معها دق ناقوس الخطر، وهذا ما خلصت إليه المناظرة الوطنية حول الجبايات سنة 2013، حيث جاء من بين أبرز توصياتها ضرورة تقييم وإعادة النظر في الكثير من الامتيازات الضريبية، ولعل أبرزها قطاع العقار، المناجم، الفلاحة، والتعليم الخصوصي..

وباعتبار أن حكومتكم بصدد التهيء لقانون المالية 2019، ومن أجل تعزيز المواد المالية للدولة وفي إطار المعارضة البناءة؛ نسألكم السيد رئيس الحكومة عما يلي:

- ما هو تقييمكم للإعفاءات الضريبية حسب كل قطاع؟

- هل من إمكانية لإعادة النظر في بعض هذه الإعفاءات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

محمد ابدرار